بحث عام | قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية | 29 فبراير 2016

علاقة الفلسفة بالسياسة:

أفلاطون والديمقراطية أنموذجًا

يونس موستف
باحث مغربي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2016
All rights reserved © 2016

الملخص:

شهد العالم ابتداءً من النصف الأخير من القرن العشرين تغيرًا سياسيًّا غير مسبوق، فجميع البدائل الرئيسية للديمقراطية كانت قد اختفت أو تحولت لما يصفه «روبير دال» بـ»البقايا الشاذة». فضلاً عن أنّ الدول غير الديمقراطية إمّا انهارت من الداخل وإمّا هي معرضة لذلك، وحتى تلك التي استطاعت الاستمرار والبقاء فقد اتخذت غالبًا واجهةً ديمقراطيةً زائفةً أو مقنّعةً، وعلى الرغم من هذا التوسع، فقد وصل الانتشار الشامل للديمقراطية إلى التوقف وظهرت علامات على تآكلها.

لكن السؤال الذي يطرح هل للديمقراطية فضائل تجعل منها النظام/النموذج؟

لقد سميت قديمًا الديمقراطية الأثينية بالديمقراطية المباشرة ووسمت كذلك بالأنموذج الأكمل. غير أنّ هذا النظام كان في الحقيقة عبارة عن ديمقراطية فئوية عبودية: فقد كان 000.02 أي (91%) فقط هم من لهم الحق في المشاركة، أما 000.011 (18%) فكانوا عبيدًا لا قيمة لهم وذلك زمن بريكلس في القرن 5 ق.م.

من هنا جاء التفكير في التذكير بما تركه أفلاطون من تراث فلسفي، والذي تناول، وعلى خلاف ما كان سائدًا آنذاك، الديمقراطية بالنقد والتحليل مما يجعلها نظامًا للجهل يقيد العقل ويشيع الفوضى السياسية.

تقديم

يعتبر الزمن عنصر تجدد للفكر في إطار صيرورة لا متناهية تبدأ من نقطة (أ) وتمر من نقطة (ب) وذلك إلى ما لانهاية حسب تعبير علماء الرياضيات. والفكر، أي فرع من فروع الفكر، يحتاج إلى عمل تراكمي، من شأنه إما تطوير ما أُثر، وإما إحداث قطائع إبيستيمولوجية تستلزم المراجعة وإعادة النظر.

في واقعنا المعاصر لا يمكن الحديث عن الأنظمة السياسية دون الإشارة إلى النظام السياسي الديمقراطي الذي قيل عنه بأنّه «نهاية التاريخ»، لكن هل هذا النظام بعيد عن النقد؟

ترتفع في زماننا هذا المناداة بنقد المسلمات وفق المنهج الديكارتي لكن أصحاب هذا الرأي بدأوا يبتعدون عنه. إذ الديمقراطية لم تعد - على الأقل في نظرهم - مدعاة للنقد إذ هي قمة التطور وذلك على خلاف من سبقهم من المفكرين[1]، فالديمقراطية نشأت في كنف الحضارة الإغريقية وهذه الفترة شهدت أيضا ألذع الانتقادات التي وجهت إليها والتي تزعمها أفلاطون، ولم يكن النقد الذي سبق ووجهه أفلاطون إلى الديمقراطية الشبه مباشرة أو النيابية، بل إنّه اتجه إلى نقد طوبى الديمقراطية. أما انبعاث الديمقراطية من جديد فقد تصدت له مجموعة أخرى من الباحثين يغلب عليهم طابع النقد الناصح المنادي بالتغيير، لكن هذه المناداة بالتغيير هي إحساس من جهة بما يعتري الديمقراطية من مخاطر، ومن جهة أخرى رغبة في الحفاظ عليها لأنّها تشكل جزءًا ذاتيًا للغرب لا يمكن التخلي عنه، وإلا كان التخلي عن الذات الغربية التي تشكل الديمقراطية واحدةً من أبرز إن لم تكن أبرز مكوناتها، وهنا نرى تشبثهم بالتراث القديم الذي أنتجته أسماء من قبيل: أفلاطون أرسطو، شيشرون، غروسيوس، ميكيافيللي، هوبز، لوك، مونتيسكيو، روسو، دو توكفيل وغيرهم كثير، فكان أساس الفكر الغربي الحديث مبنيًا على فكر أسلافهم، لكن زيدت عليه لمست تجديدية (خلايا جديدة).

إذا كانت الديمقراطية الأثينية هي المبتغى النهائي أو هي ما يمثل «طوبى الديمقراطية» فإنّ هذا البحث هو محاولة في استكشاف هذا المثال بما اشتمل عليه من قيم وتجليات وأوصاف استنادًا إلى نقد أفلاطون لها.

ينبني فكر أفلاطون في جانب مهم منه على نقد الواقع السياسي للمدينة الأثينية ونظامها الديمقراطي[2]، فهو يرى بأنّ النظام الديمقراطي نظام فاشل إذ يصنفه في مرتبة دنيا وإذا ما سلمنا للطرح الذي لا يعتبر

1 إننا نود التأكيد على التفريق بين المثل والواقع، لكن نحتاج أيضًا إلى دراسة كيفية ترابط المثل الديمقراطية وواقعها.

2 أنظر: أفلاطون، الجمهورية، دراسة وترجمة فؤاد زكريا، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2004

الطغيان بنظام سياسي[3] فسنجد أنّ الديمقراطية هي أسوء الأنظمة حسب أفلاطون. لكن لماذا الديمقراطية هي أسوأ الأنظمة؟

هذا ما سنعمل على الإجابة عليه، لكن قبل ذلك نرى وجوب الاطلاع على الأنظمة السياسية وقانون تواليها عند أفلاطون، بهدف الإشارة، فقط إلى أنّ الفلاسفة منذ القديم فهموا أنّ الأوضاع لا يمكن أن تستمر على نحو واحد، لذلك فرتابة التاريخ، بمعنى المسير وفق خطى معينة إلى نقطة معينة محددة سلفًا هو أمر لم يكونوا يؤيدونه ولا يرون به.

الفرع الأول: الأنظمة السياسية وقانون تواليها

يقدم لنا أفلاطون في كتابه الجمهورية نظرة حول طبيعة الأنظمة السياسية وكذلك قانون توالي هذه الأنظمة حيث يبين لنا أسباب أفول نظام ما وأنّ أي نظام يحمل في داخله بوادر النظام الذي يليه. وقد اعتمد أفلاطون في تحديده للأنظمة السياسية إلى واقعه المعيش وكذلك تجربته السياسية من خلال حكم الطغاة الثلاثين، والديمقراطية الأثينية، وكذلك النظام الاستبدادي في سيراقواز.

أولاً: الأنظمة السياسية عند أفلاطون

يقوم تحليل أفلاطون للأنظمة السياسية على نظام دوري، قائم على ثنائية ولادة وانحلال، إذ ما يلبث نظام أن يولد حتى ينهار وهكذا دواليك فهي عبارة عن حلقة تبدأ في نقطة (و) لتنتهي في نقطة (ن) لتبتدئ مرة أخرى وهكذا. وقد قام أفلاطون بتصنيف النظم السياسية في مؤلفه الجمهورية على النحو التالي[4]:

- النظام الأرستقراطي[5]

- النظام التيموقراطي[6]

---

3 La démocratie est-il le moins mauvais des régimes, http://www.philocours/cours/cours-democratiee2.html

4 أفلاطون، الجمهورية، مرجع سابق، ص 440

5 يمثل الحكم الأرستقراطي (Ancien Régime) حكم بعض الأفراد، فسقراط كان من مؤيدي نظام النخبة الأرستقراطية، تاريخيا طبقت إسبرطة نظام الحكم الأرستقراطي الذي كان ينافس النموذج الديمقراطي الأثيني. يشير النظام الأرستقراطي أيضًا إلى الوضع السياسي والاجتماعي الذي نشأ في فرنسا في الفترة من (القرن الرابع عشر إلى القرن الثامن عشر) حيث كان المجتمع مقسمًا إلى فئتين اثنتين:

- طبقة نبيلة تُجبى لها الأموال، وتعيش حياة ناعمة ورغدة، تتوارث الحكم، وهي الطبقة الأرستقراطية.

- طبقة كادحة، عاملة، وهي طبقة أغلب الشعب، وتسمى بطبقة العامة.

6 هو نظام سياسي من وحي أفلاطون في الكتاب الثامن من الجمهورية، يطلق عليه اسم التيمقراطية أو التيماركية، وهو نظام وسط بين الأوليجاركية والأرستقراطية.

- النظام الأوليغارشي[7]

- النظام الديمقراطي

- نظام الطغيان

يعتبر النظام الارستقراطي في نظر أفلاطون أفضل أنواع الأنظمة فهو حكم القلة الفاضلة وهو يتجه نحو الخير مباشرة ومن ثم فهو نظام الحكم العادل.

أما النظام التيموقراطي فهو نظام حكم المحاربين، وهو النظام الذي يسوده طابع الطموح حيث يتميز الحاكم العسكري في بداية الأمر ببسالته وينعم بتقدير كبير، إلا أنّ علته هو اهتمام الحاكم بالرياضة والفنون الحربية وتركه للتفكير الفلسفي ولذلك نجده يطلق عليه صفة الجسد الخالي من الروح.

فبتركه للمعرفة - الحاكم - فهو يسقط في أسر انفعالاته ولذلك فإنّ ما يحكمه ليس الذكاء والتأني في أخذ الأحكام وإنّما يخضع لغرائز الغضب والقوة[8].

أما النظام الأوليجاركي كما جاء في كتاب الجمهورية فهو نظام مؤسس على حكم الأغنياء، حيث يسيطر الأغنياء على الميدان السياسي بحيث لا يتركون مجالاً فيه للفقراء[9]. إنّ هاجس المال والغنى وتحقيق الأرباح هو الذي يسيطر على الحكام، بحيث لا يعتدُّون بفضيلة عند سعيهم لتحقيق الغنى وكسب الثروة.

لكن بانتصار الفقراء على الأغنياء يصبح الحكم ديمقراطيًا، ويرى أفلاطون أنّ النظام الديمقراطي هو نظام غير سليم فما يسيطر عليه هو تعدد الآراء وغياب الكفاءات. إضافةً إلى أنّ طبيعة هذا النظام تهتم بالعدد أكثر من الاهتمام بالفضيلة، فـ»حيث أمكن لثلة من الناس الاتفاق على رأي فإنّه الصواب»[10]. لذلك لا يرى أفلاطون من قيمة للقانون في ظل هذا النظام، فالكل يستخدمه - القانون - حسب هواه لأنّه قانون الأغلبية.

يأتي في المرتبة الأخيرة النظام المؤسس على الطغيان، إنّه نظام القهر والظلم حيث سيطرة الفرد الظالم أو الحاكم الجائر، حيث يسود الظلم الكامل وفي الغياب المطلق للمعرفة.

---

7 الأوليغاركية أو الأوليغارشية (Oligarchy) اختصارًا حكم القلة، هو شكل من أشكال الحكم بحيث تكون السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع تحوز المال أو النسب أو السلطة العسكرية، وغالبًا ما تكون الأنظمة والدول الأوليغاركية مسيطرًا عليها من قبل عائلات نافذة معدودة تتوارث النفوذ والقوة من جيل لآخر.

ويستخدم هذا التعبير في العصر الحديث لوصف الحكومات التي ليس لها رصيد جماهيري بحيث تعتمد على دوائر صغيرة لحيازة السلطة.

8 أفلاطون، الجمهورية، مرجع سابق، ص443

9 نفسه، ص 446

Berrada Youness, penser le pouvoir politique, édition Omega 2006 page 32.

10 Platon: le philosophe et le politique, Op. Cit.

ثانيًا: قانون توالي الأنظمة عند أفلاطون

يقوم قانون توالي الأنظمة على قاعدة أساسية هي: أنّه ما يلبث نظام أن يظهر إلى الوجود حتى يتم انحلاله، نظرًا لدواعي الفساد واستجابته - النظام - لها، لذلك يمكننا أن نقول بأنّه لدى أفلاطون يمكن أن نجد الإرهاصات الأولى لما عرف بعدُ سواء، بالنسق السياسي أو بالتحليل النسقي، لكن في صورته البسيطة، لا كما قدمه النسقيون سواء القدماء منهم أو الجدد وإن جاز لنا أن نعرض لطبيعة هذا النسق فإنّه سيكون على الشكل التالي:

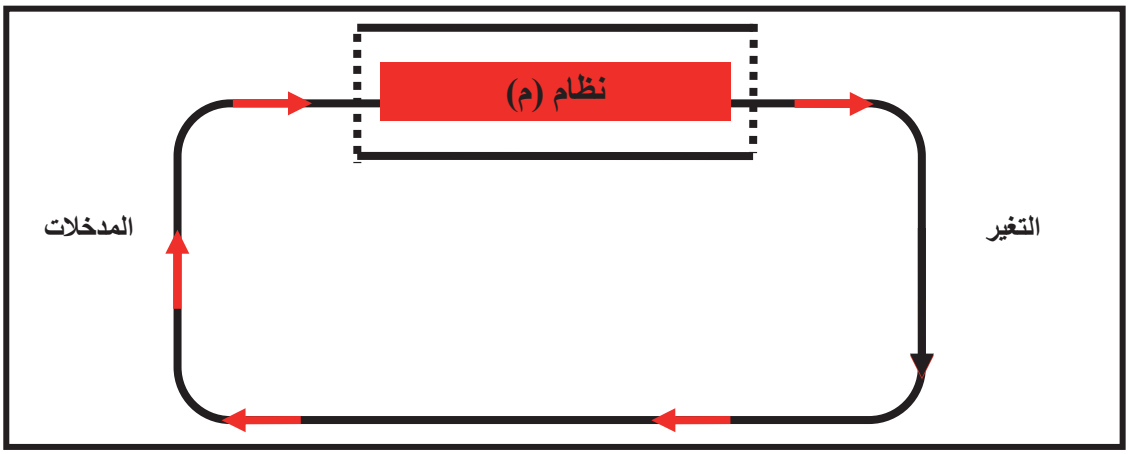

ويطرح أفلاطون سببين أساسيين لتغير الأنظمة:

- نهاية النظام من خلال قواعد كونية.

- ثم موت الحكام.

يقصد أفلاطون بنهاية الأنظمة بالاستناد إلى القواعد الكونية أنّ كل الظواهر الكونية تحكمها صيرورة معينة وهي ثنائية: ولادة وموت، بداية ونهاية، هذا القانون هو قانون عام يشمل الإنسان مثلما يشمل الحيوان وجميع المخلوقات كما يشمل النظام السياسي، لذلك فكل الظواهر الكونية لا تدخل في مجال الخلود.

ويرجع انهيار الأنظمة أيضًا إلى موت الحكام الجيدين، ليحدث خلل في التدرج الهرمي للسلطة، مما يُحدث خللاً في النظام يؤدي في نهاية الأمر إلى انهياره. لكن على العموم يرى أفلاطون أنّ انهيار النظام يتم عبر المراحل التالية، فعندما لا يسيطر العقل على الحكم تختل جميع المعايير، وذلك هو الحال بالنسبة إلى طبيعة الإنسان وكذلك بالنسبة إلى طبيعة المدينة. إنّ انهيار النظام سينتقل من الأرستقراطية إلى الطغيان كما يلي:

كل تغيير حسب أفلاطون سببه الأساسي هو انهيار التناسق بين مكونات الجسم الاجتماعي (إنّها التناقضات التي ركزت عليها الماركسية وتجلت بالنسبة إليها في ثنائية العامل والبرجوازي)، فعندما يعارض الحراس الحاكم، نظرًا لأنّ هذا الأخير لم يعد قادرًا على إقناعهم (وذلك عن طريق وسائل الخضوع سواء كان ذلك عن طريق الاستلاب أو الاعتقاد في صحة النظام أو عن طريق الأيديولوجية أو القهر) وبالتالي السيطرة عليهم، يقومون بالاستيلاء على الحكم، وبذلك سيقيمون نظامًا تيموقراطيًا حيث سيطرة فضيلة المحاربين (سبارطا نموذجًا). وبعد أن تختفي فضائل المحاربين نتيجة انغماسهم في اللذات، سيتغير النظام ليصبح أوليغارشيًا وهو ما يصفه أفلاطون بحكم البخلاء. هذا النظام سيحدث انقسامًا في المجتمع بين فئتين:

- فئة قليلة وهي طبقة الأغنياء (البرجوازية كما يتحدث عنها الماركسيون).

- وأغلبية من الفقراء، سمتها كره الأغنياء (العمال أو البروليتاريا التي تدخل في صراعات مع البرجوازيين حسب النظرية الماركسية). ستلجأ فئة الفقراء إلى التحالف مع أعضاء في النظام القائم وهم الذين سيقنعونهم بضرورة قيام ثورة، وبقيام الثورة ونجاحها سننتقل إلى النظام الديمقراطي أي نظام سيطرة الفقراء، أو انتصار الفقراء على الأغنياء (قد نجد هنا بوادر حكم الأغلبية مع الاحتفاظ بحقوق الأقليات؛ ونجد أيضًا أنّ عنصر الثورة كان حاضرًا على مر التاريخ في الفكر الإنساني).

ويرى أفلاطون أنّ الديمقراطية تحمل مرض موتها ألا وهو الولع الشديد بالحرية ونفي الطبقية والتخصص التي هي معايير المدينة الجيدة، لذلك فهو يرى أنّ الديمقراطية تساوي بين ما لا يمكن المساواة بينه. ولتثبيت دعائم هذا النظام سيتم اللجوء إلى الأسلوب الديماغوجي (الأيديولوجيا والاستلاب) بحيث يتم اعتبار كل التصرفات مقبولةً لأنّها مؤسسة على معيار الحرية، لذا فالنظام الديمقراطي يعكس جميع الفضائل.

جدول يبين انعكاس الفضائل في النظام الديمقراطي حسب أفلاطون

السفاهة	تربية حرة
الفوضى	الحرية
السلوك المنافي للحشمة والوقار	أبهة
الوقاحة	شجاعة
غباوة	حياء
جبن	الاعتدال
الإفراط	الاتزان

المرحلة الأخيرة هي مرحلة حكم الطغيان، حيث يدَّعي الحاكم الديماغوجي[11] أنّه حامي الشعب والمدافع عن مصالحه، وسيُكَون مجموعة من الأتباع من خلال: الإعفاء من الديون، توزيع الأراضي (الاستقطاب)، قتل الأغنياء أو نفيهم، كما سيقوم بإنشاء حرس شخصي له. إنّه يسعى إلى جذب الناس وطمأنتهم في مرحلة أولى ما دام نظامه لم يتغير، لكن ما إن يتحكم في زمام الأمور ويضمن لنظامه الاستقرار حتى يفرض قراراته بالقوة، ليقوم بعدها بإقصاء الفلاسفة وكل من لا يذعن لنظامه، وسيحاول بث الهلع في أوساط الشعب مخافة الثورة (هذه الإجراءات هي ما عبر عنها ميكيافيللي لاحقًا عندما طرح سؤالاً: هل الأجدى بالنسبة إلى الحاكم أن يكون محبوبًا أو مهابًا؟).

هذه هي الصيرورة التي تحكم الأنظمة حسب أفلاطون، لذلك فهو يرى أنّ هناك مرضًا خبيثًا يتعقب الأنظمة لذا كان تصوره لنظام المدينة المعروفة باسم «كاليبيوس» بديلاً لكل هذه الأنظمة. لكن لماذا الديمقراطية هي أسوأ الأنظمة؟

الفرع الثاني: لماذا الديمقراطية هي أسوأ الأنظمة؟

تتأسس الديمقراطية حسب أفلاطون على الديماغوجية أو الغوغائية أي سيطرة الآراء والأحكام المسبقة وعدم الكفاءة. فبالنسبة إلى أفلاطون السياسة هي معرفة، لكنه يتساءل عن معيار الجدارة السياسية، يجيب أفلاطون بأنّها المعرفة وبالخصوص معرفة الأهداف، فكل من يمتلك معرفة أهداف سلوكه ونتائجه فهو يحمل صفة الجدارة[12]. لكن ما هو هدف أو مبتغى العمل السياسي؟ إنّه تدبير الشأن العام هذا التدبير يقتضي الإحاطة بنتائج السياسات المتبعة، وإلا سننحرف عن أهداف السياسة.

ثمة طريقتان لحكم الشعب «الجاهل»:

- يمكن الحكم بكل استقامة وشرف لتحقيق صالح المدينة.

- ويمكن أيضًا الحكم بطريقة ديماغوجية وذلك بتهييج العواطف وسيطرة الأحكام المسبقة[13].

11 الديماغوجيا في اللغة اليونانية من 'ديما' أو من 'ديموس' أي الشعب، وتطلق الديماغوجيا على إستراتيجية إقناع الآخرين بالاستناد إلى مخاوفهم وأفكارهم المسبقة للحصول على السلطة ولكسب القوة السياسية. يعتمد الحكم الديماغوجي على التحيز إلى الآراء الشعبية معتمدًا على مخاوف الجمهور المسبقة وتوقعاته، ويعتمد هذا النمط من الحكم على الخطابات والدعاية الحماسية لاستثارة عواطف الجماهير.

12 Colette Kouadio Platon, www.orange .fr/sos.philosophie/platon.htm

13 يمثل السوفسطائي في كتابات أفلاطون نموذج المهيج العاطفي للشعب ومثال الرجل الذي تغلب عليه الأحكام المسبقة، أما من يقوم بهذا الدور اليوم فهي وسائل الإعلام سواء المرئية أو المسموعة أو غيرها.

وإذا علمنا بأنّ فكرة الديمقراطية تقوم على أساس أنّ السيادة هي بيد الشعب ومن هنا استُلهم التعريف التقليدي للديمقراطية أي «حكم الشعب بالشعب وللشعب»، فإنّ نقد أفلاطون للديمقراطية يتناول هذا الأساس من خلال فرضية مؤداها أنّ الشعب غير مؤهل لممارسة السياسة وكذا تدبير الشأن العام[14].

وينبغي التذكير قبل الخوض في هذه النظرية بأنّ حكم الشعب عند الإغريق لا يعني كل المواطنين، بحيث يستثنى منهم النساء والأطفال والعبيد والغرباء (الوافدون). بيد أنّ أفلاطون لا يستعمل مصطلح «الشعب» لا بمعناه السلبي (Pléthos) ولا بمعناه الإيجابي (Démos)[15] لكن يستعمل الشعب بمعنى العوام أي (Plèbes).

وسنعمل على تبيان عدم أهلية الشعب، حسب أفلاطون، من خلال أسطورة الكهف ثم من خلال سيادة الأحكام المسبقة وعدم التخصص.

أولاً: أسطورة الكهف

تستند نظرية أفلاطون هذه على ما يعرف بأسطورة الكهف، حيث يقيم أفلاطون تقابلاً بين الشيء في ذاته وبين ما يتوصل إليه الناس (الشعب) عن طريق الرؤية الأولية للعالم الحسي، أي الأحكام المسبقة. ويعود لأفلاطون من خلال أسطورة الكهف الصياغة النظرية الأولى لما أصبح يطلق عليه "المظاهر خداعة" وسنقوم بعرض محتوى أسطورة الكهف لكن بما يهمنا في تحديد الفكر السياسي لأفلاطون.

يتصور أفلاطون مجموعة سجناء مقيدين داخل كهف مظلم، فالكهف المظلم يشير إلى العالم الحسي المعيش، والسجناء هم عموم الناس. خارج الكهف تظهر ظلال وتسمع أصوات، ينسب السجناء بداهة الأصوات إلى الظلال، فالسجناء يتوصلون إلى حكم سابق لأنّهم يعتقدون في صورة وهمية، والتي هي مجرد انعكاس للحقيقة، إنّه الوهم يقول أفلاطون[16].

تبدو أسطورة الكهف خالية من الدلالات السياسية، هذا كلام يمكن أن يقبل من شخص عادي لكنه - في نظرنا - غير مقبول من المتخصص في علم السياسة، إذ تحتوي هذه الأسطورة على مجموعة من المواضيع يتم الاعتناء بها من طرف المختصين في علم السياسة. إنّ بعض الكلمات التي ترددت في أسطورة الكهف

14 Neschke-hentschek, platonisme politique et théorie du droit naturel contribution à une archéologie de la culture. Page26.

15 يقصد بالمعنى السلبي للشعب (Pléthos) والتي يقابلها الجماهير أو الأغلبية (foule) أو (le grand nombre) فعند هوميروس (Homère) مصطلح (Pléthos) يعني الأغلبية التي لا تحوز أيّ فضيلة والتي تشكل الجماهير العمياء (foules aveugles).

أما الشعب بالمعنى الإيجابي فظهر في أثينا القرن الخامس قبل الميلاد بمعنى الشعب = (Démos) وبالخصوص مع بريكلس فالشعب في نظره قادر على تحديد اختياراته بطرق عقلانية وذلك على الرغم من النوازع البشرية التي يمكن أن تعتريه كالغضب واللامبالاة.

16 Colette Kouadio Platon, www.orange.fr/sos.philosophie/platon.htm

من قبيل: الكهف، القيد، الظلال والأصوات، السجناء، أحكام السجناء نرى أنّها كلمات دالة وليست عبارة عن كلمات عشوائية. يشير مصطلح الكهف – في نظرنا – إلى الدولة فهي الحدود الجغرافية، التي تعيش فيها مجموعة من الناس (السجناء) يصطلح عليهم في التعبير الحديث باسم المواطنين، وهم الذين تربطهم مع الدولة علاقة الجنسية، ويخضعون لأحكام سلطة سياسية معينة. أما القيد الذي يشير إلى عدم التحرر فهو يرمز إلى الشرعية، ونستعمل الشرعية بمعنى القبول العام والرضاء الشعبي الداعي إلى الانقياد والاستسلام. هذه الشرعية تقوم على الشرعنة المتمثلة في القيود التي تمنع السجناء من التحرر. والشرعنة باعتبارها مجموع الإجراءات والعمليات التي تقوم بها السلطة لفرض طاعتها والحفاظ على استمرارها، أو بتعبير آخر مجموع الإجراءات والعمليات التي تجعل السلطة مرغوبًا فيها وتجعل الآخرين يدركونها ضرورة اجتماعية هي ما يقيد الناس ويمنعهم من التحرر. وتلعب وسائل الإعلام الجماهيرية بما تقدمه من صورة (سواء كانت الصورة مرئية أو مسموعة) دورًا مهمًا في هذا الصدد وذلك من خلال الأدوار التي تلعبها في الحياة السياسية. أما السجناء فهم الشعب أو المواطنون الذين يخضعون للشرعية السائدة من خلال وسائل الشرعنة، هؤلاء المواطنون سمتهم الخضوع والاستكانة وعدم الرغبة في التحرر. الميزة الأخرى لهؤلاء هو اعتمادهم على الأحكام المسبقة (من خلال ربط الأصوات بالظلال) وذلك للقيود المفروضة عليهم والغشاء المضروب على أعينهم، إذا فهم غير أكفاء.

يلخص الجدول التالي ما استنتجناه:

الكهف	الدولة
القيد	الشرعية
الظلال أو الصور	الشرعنة وبالخصوص دور وسائل الإعلام
السجناء	الشعب
أحكام السجناء	أحكام مسبقة (عدم الكفاءة)

ثانيًا: سيادة الأحكام المسبقة وعدم التخصص

يقول أفلاطون في الجمهورية في الكتاب الثامن: "تظهر الديمقراطية عندما يسيطر الفقراء على الأغنياء، فيتم سحق بعضهم ويتم طرد آخرين كما يتم تقاسم الحكم مع من تبقى(...)" الآن - يقول أفلاطون - تعالوا ننظر كيف سيدبر هؤلاء شؤون المدينة، أليس صحيحًا أنّ الجميع أحرار وأنّ المدينة تزخر بالحرية وحرية الرأي، وأنّنا أحرار في فعل ما نشاء؟ فإذا كان واضحًا أنّ الحكم القائم على مثل هذه الرخص، فإنّنا نجد إذًا، رجالاً من كل نوع في سدة الحكم، كثياب مزركشة تحمل جميع الألوان، هذه الثياب تبدو للوهلة الأولى للعوام من النساء والأطفال وحتى الرجال ثيابًا في غاية الجمال. هذا ما يمكن أن يحصل فعلاً في ظل النظام الديمقراطي حيث يبدو للعوام (الجهال) أنّ القائمين على الحكم وطريقة حكمهم هي الأفضل (هنا تظهر سيطرة الأحكام

المسبقة). في هذه المدينة أكفاء الناس غير مجبرين على الحكم، ولا يمكن الاتفاق على اتخاذ قرار على بدء الحرب أو إنهائها. إنّها الفوضى بكل تجلياتها يقول أفلاطون في موضع آخر. خطورة هذه الفوضى هي في عدم استقرار الشعب على دستور واحد فهي إنّما تجعلنا أمام سوق من الدساتير، فالديمقراطية، لن تقودنا إلاّ إلى الفوضى والسفور مادامت الحرية، والتي هي أساس الديمقراطية، هي "ترخيص لما يحلو لنا". وفي كتابه جورجياس يحاول أفلاطون تقريب صورة الشعب في الأنظمة الديمقراطية والتي تقوم - كما سبق الذكر على الديماغوجية وسيطرة الأحكام المسبقة وعدم الكفاءة - وذلك عن طريق المثال التالي:

تخيل محاكمةً المتهم فيها طبيب، ووكيل الدولة طباخ، والقضاة هم أطفال (كناية عن الجهل)، يتم استحضار الطبيب (المتهم) من طرف الطباخ. يقول الطباخ: "أنا من يعطيكم الصحة"، "أنا من يعد الأطباق الشهية" يرد عليه الطبيب: "لا إنّه أنا" "أنا من يوزع جرعات الدواء المر". ما الذي سيحكم به الأطفال (الجهال) سيكون حكمهم بالطبع مؤيدًا للطباخ وضد الطبيب، لأنّهم يعتمدون على رؤية غير واضحة (علمية) قائمة على الأحكام المسبقة من طرف أشخاص غير أكفاء.

المنحى نفسه ذهب إليه جوزيف شومبيتر في كتابه الرأسمالية والديمقراطية "فهو يرى أنّ الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية الكلاسيكية مجرد خرافات، فالشعب أعجز في نظره من أن يتمكن من حكم نفسه بنفسه، فالمواطن العادي يتسم بالقصور وعدم المبالاة"[17]. هذا الاتجاه سار فيه أيضًا «جيوفاني سارتوري» الذي ذهب إلى أنّ «المفاهيم الكلاسيكية للديمقراطية كانت تضخم من دور الشعب في الحياة السياسية من دون وجه حق» بل إنّ الخطر الذي يحيط بالمجتمع السياسي هو نابع من الشعب يقول: «إنّ الخطر الحقيقي على الديمقراطية لا يأتي من الدكتاتورية أو الأرستقراطية، بل من تدخل الشعب في عمل النخبة»[18].

إنّ التوصل إلى معرفة أحداث النهاية هي معرفة غير متساوية، فكل شخص يمتلك معرفة حول بعض النهايات: فالإسكافي مثلاً ينشد نهاية وهي صناعة الأحذية لكنه لن يفكر في قيادة معركة، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الخبير الاستراتيجي فهو يجهل ما هي صناعة الأحذية. مثال آخر يقدمه أفلاطون بهذا الخصوص إنّ فن الطب وفن الملاحة لا يمكن أن يمارسا إلا إذا توفر الطبيب أو القبطان على المعرفة المطلوبة لممارسة هذه المهنة. من هنا فإنّ فن القيادة والحكم لا يخرج عن هذا المنطق إذ يعتبر غير ممكن في غياب المعرفة الضرورية التي يحتاجها هذا الفن (العلم) القائم بذاته. هناك إذا تنوع في المعارف يقابله تعدد في التخصصات، لكن في النظام الديمقراطي حيث يعتقد الكل أنّ لهم الكفاءة الكافية للحديث عن كل شيء تحت غطاء حرية الرأي تغيب ضرورة استحضار الكفاءات. إنّه الوهم يقول أفلاطون، فالكل يقول «أظن أنّ» هناك سيطرة للأحكام المسبقة. فإذا كانت السياسة معرفة[19] فالديمقراطية نظام لا معقول. فمن العبث أن

17 إبراهيم أبراش، الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق، مقاربة للتجربة الديمقراطية في المغرب، منشورات الزمن، 2001، ص 20

18 المرجع نفسه، ص 21

19 هنا ينبغي التذكير بأنّ أفلاطون لا يميز بين المعرفة والعلم، لذلك فالمصطلحان يشيران إلى المعنى نفسه.

نطرح موضوع «الحقيقة» على التصويت، كما لو أنّنا نضع للتصويت إشكالية رياضية أو فيزيائية. فلا يعتد بما ذهبت إليه الأغلبية إذا كانت جاهلة، وكما قال «كاليلي» فيما بعد «يمكن أن نصيب حيث أخطأ الجميع» فهناك حالات يمكن أن يصيب فيها القلة في مقابل الكثرة.

فالحقائق عند أفلاطون لا تعرض على الاقتراع العام وذلك لغياب الكفاءة التي تمكن عموم الناس من اتخاذ القرار الصائب، فالديمقراطية إذا هي حكم الفوضى. فقط المعرفة تمنح النظام. فلا يوجد أسوأ من حكم «الجهال»، حيث يقول الكل إنّه «جدير سياسيًا». والحالة هذه فالمعرفة التي يتحدث عنها أفلاطون هي معرفة أصيلة لا توزع على مجموعة من الأشخاص أو الهيئات، وبالأحرى أن تبعثر على الأغلبية الذين هم أسرى الكهف، وباختصار الجماهير عاجزة عن الوصول إلى فن الحكم وبالتالي فهي - الجماهير - منطقيًا عاجزة عن الحكم، أي أن تحكم نفسها بنفسها وهو، كما مر معنا، التعريف التقليدي للديمقراطية. وانظر إلى هذه المحاورة التي جرت على لسان سقراط وخارميدس مشجعًا إياه على خوض تجربة الحياة السياسية ومستهزئًا من الجمعية الشعبية قائلاً: «إنّك لا ترهب مخاطبة أكثر الناس ذكاءً ومقدرةً، وها أنت تخجل من مخاطبة جمهور من التافهين والبلهاء، ممن تخجل؟ من حلاجين وإسكافيين ونجادين وحدادين وفلاحين وتجار وأصحاب حوانيت في الأسواق، أناس كل همهم أن يشتروا بسعر أقل ليبيعوا بسعر أعلى؟ هؤلاء هم أعضاء الجمعية الشعبية (الإكليزيا)»[20].

يبدو إذا أنّ أفلاطون ينتقد الأصول التي تقوم عليها الديمقراطية تلك المبادئ التي تبدو لنا بأنّ لها قيمة شبه مطلقة، كالحرية والمساواة، إنّه لم يتوان في نقد الأسس التي تبنى عليها المدينة الأثينية، ومن خلالها كل الأسس التي بنيت عليها[21].

20 أورده أبراش إبراهيم، ص 23

21 Giuseppe Ferrari, idées sur la politique de Platon et d'Aristote, exposées en quatre leçons à la Faculté de Stra - bourg, Capelle Published 1842, page 14.

الخلاصات الأساسية:

إنّ أهم الخلاصات التي نخلص إليها هي:

- لا يوجد نظام واحد في زمن معين، بل إنّ تعدد الأنظمة هو واقع حقيقي (حركية الأنظمة).

- أنّ الفلاسفة منذ القدم (نموذج أفلاطون) تعاملوا مع الأنظمة بأنّها كائنات حية (موت / حياة)، من هنا جاء التعاقب الزمني للأنظمة من جهة وصراعها أو تعايشها من جهة ثانية (إسبارطا وأثينا حيث امتدت العلاقة بين الصراع والتعايش).

- إنّ نظرية التطور أو رتابة التاريخ لم تكن معتبرة عند أفلاطون والدليل على ذلك قانون توالي الأنظمة والانتقال من نظام إلى نظام، هذا الانتقال وإن اختلف معه فيه فلاسفة آخرون مزامنون كأرسطو، فإنّهم اتفقوا على المبدأ القاضي بحركية الأنظمة.

- امتاز فكر أفلاطون بالجمع بين الواقعية والمثالية: فالواقعية تجلت من خلال نقده للمبدأ والواقع الديمقراطي الآثيني، فالشعب في نظره أعجز من أن يحكم أو يدبر الشأن العام، لأنّه غير متخصص ولغلبة الأحكام المسبقة عليه، فعملية رياضية أو فيزيائية (الحديث هنا عن البعد العلمي لأنّ أفلاطون يعتبر السياسة علمًا والعالم السياسي هو الجدير بها) مثلاً لا يمكن أن تعرض للاستفتاء، لأنّ عامة الناس يجهلون هذا الضرب من العلم؛ أما المثالية التي ينعت بها فكر أفلاطون فإنّها جاءت من خلال تصوره للمدينة الفاضلة. إنّ تصور أفلاطون للمدينة الفاضلة جاء كتصور بديل؛ كما جاءت الماركسية بأنموذج آخر وكما جاءت الليبرالية قبلها بطرح بديل للنظام الفيودالي.

في الوقت الذي ظهرت فيه "الحكومة الشعبية" في اليونان ظهرت في شبه الجزيرة الإيطالية في مدينة روما صيغة أخرى من الديمقراطية. غير أنّ الرومان اختاروا اسمًا آخر ليطلقوه على نظامهم وهو نظام الجمهورية[22].

وقد بدأت الديمقراطية/الجمهورية الرومانية فئويةً بحيث كان حق المشاركة في حكم الجمهورية قاصرًا على النبلاء والطبقة الارستقراطية والرجال منهم دون النساء.

وبعد التوسع الذي شهدته الإمبراطورية الرومانية عن طريق الضم والغزو، منحت الجمهورية الرومانية الجنسية الرومانية لأفراد الشعوب التي أخضعتها.

22 الجمهورية أو (Republique) بالفرنسية أو (Republic) بالإنجليزية مردهما إلى الأصل اللاتيني: (Res) أي شيء أو شأن و(بيبليكوس) (Publicus) أي الجمهور.

لكن الجمعيات التي كان - نظريًا - من حق جميع المواطنين الرومانيين المشاركة فيها ظلت على حالها أي استمرت تجتمع كما كان الحال من قبل داخل مدينة روما وفي الساحة العامة نفسها (Forum) وبالنسبة إلى باقي المواطنين كانت الساحة أبعد من أن يصلوا إليها ونتيجة ذلك كانت أعدادًا متزايدةً من المواطنين محرومين عمليًا من المشاركة.

والديمقراطية، من حيث هي فكرة وتطبيق، كانت ومازالت محلاً للنقد، وهنا تبرز صعوبتان أساسيتان: تحديد معنى الشعب، وتحديد معنى الحكم وكيفيته. أفلاطون يرى الشعب غير أهل لممارسة السياسة، هذا ما أكده شومبيتر على الرغم من التفاوت الزمني بينهما. أما باعتباره - الشعب - حاكمًا فقد تبين أنّ الشعب لا يحكم إلا بالتعريف أما على مستوى الواقع فإنّ الحكم ينتقل من مجموعة كبرى (الشعب) إلى هيئات تمثيلية نخبوية في ذاتها إلى صانعي القرار في الكواليس (التقنوقراط).

مسرد المراجع والهوامش

بالعربية:

- إبراهيم أبراش، الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق، مقاربة للتجربة الديمقراطية في المغرب، منشورات الزمن، 2001

- أفلاطون، الجمهورية، دراسة وترجمة فؤاد زكريا، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2004

باللغة الأجنبية:

- Neschke-hentschek, platonisme politique et théorie du droit naturel contribution à une archéologie de la culture.

- Berrada Youness, penser le pouvoir politique, édition Omega 2006

- Colette Kouadio Platon, www.orange.fr/sos.philosophie/platon.htm

- Giuseppe Ferrari, idées sur la politique de Platon et d'Aristote, exposées en quatre leçons à la Faculté de Strasbourg, Capelle Published 1842

- La démocratie est-il le moins mauvais des regimes, http://www.philocours/cours/cours-democratiee2.html

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : +212 537 77 99 54

الفاكس : +212 537 77 88 27

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2016

All rights reserved © 2016